

نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الأربعاء

التاريخ: 2019-9-11

رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية في حوار خاص

المستشار المطاوعة لـ «الأخبار»: تكويت 90% من القضاء عام 2025

- 100% نسبة الكويتيين في الدرجات القيادية في المحاكم ودرجات النائب العام والمحامين العامين الأول والمحامين العامين ووكلاء النيابة من الفئتين (ج) و(ب)
- تأكيد استقلالية القضاء يحتاج إلى تعديل بعض التشريعات بما يتيح إنشاء أمانة عامة للمجلس الأعلى للقضاء تتولى الجوانب المالية والإدارية



رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز، ورئيس المحكمة الدستورية، المستشار يوسف المطاوعة يتحدثان للزمنية مريم بندق



رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس محكمة التمييز، ورئيس المحكمة الدستورية، المستشار يوسف المطاوعة

- 1111 عدد رجال القضاء والنيابة العامة منهم 730 كويتياً و381 غير كويتي بنسبة 66%
- حتى نهاية العام القضائي 2019/2018
- «الأعلى للقضاء» يبحث تطبيق الأسلوب الأمثل لقبول خريجي القانون للعمل باحثين قضائيين يتم تأهيلهم وتدريبهم للعمل مباشرة قضاة
- «مخاصمة القضاء» لا يتضمنه مشروع تنظيم القضاء ومحله قانون المرافعات وسوف نبدي وجهة نظر «الأعلى للقضاء» في هذا الشأن عند عرض المشروع
- مجلس الوزراء أحال إلى مجلس الأمة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء يتضمن مزيداً من الاستقلال واستحداث بعض الدرجات الوظيفية في القضاء ونأمل أن يقر مجلس الأمة المشروع في دور الانعقاد المقبل
- لجنة برئاسة أحد كبار رجال القضاء لتطوير العمل في المحاكم ومتابعة التشريعات المنظمة لذلك
- الأصل أن الأحكام القضائية تصدر لتطبق ولا يقبل أن يكون العفو العام عنصراً من عناصر التعاطي السياسي أو الفئوي والعفو الخاص حق مقرر لصاحب السمو بقدره وفق رؤياه السديدة
- المطالبة بإعطاء وزير العدل صلاحية مجلس الخدمة المدنية فيما يخص شؤون القضاء كمرحلة أولى لاستكمال استقلال القضاء

أجرت الحوار: مريم بندق 16 17

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-9-11	1	15637

رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة «التمييز» ورئيس المحكمة الدستورية» في حوار اختص به «الأخبار»

المستشار يوسف المطاوعة: تكويت 90٪ من القضاء عام 2025



- 100٪ نسبة الكويتيين في الدرجات القيادية في المحاكم ودرجات النائب العام والمحامين العامين الأول والمحامين العامين ووكلاء النيابة من الفئتين (ج) و(ب)
- نسبة القضاة الكويتيين تزيد في درجة وكيل محكمة كلية على 96.5٪
- «الأعلى للقضاء» يبحث تطبيق الأسلوب الأمثل لقبول خريجي القانون للعمل باحثين قضائيين يتم تأهيلهم وتدريبهم للعمل مباشرة قضاة
- المحامون هم الأعداء للقاضي في الوصول إلى الحق وتحقيق العدالة لذلك فإعادة النظر بين فترة وأخرى في قانون المحاماة تستدعيها طبيعة مهنة المحاماة
- تأكيد استقلالية القضاء يحتاج إلى تعديل بعض التشريعات بما يتيح إنشاء أمانة عامة للمجلس الأعلى للقضاء تتولى الجوانب المالية والإدارية
- مكافحة الفساد هي الوسيلة المؤثرة لتحقيق دولة القانون والتزام دولي سعت الكويت إلى تنفيذه من خلال «نزاهة» وقانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية بناء تشريعي محكم أثمر مباشرة الهيئة لأعمالها بشكل ملحوظ
- سنويا: زيادة عدد رجال القضاء الكويتيين بنحو 7٪ وتخفيض أعداد المعارين بنسبة 2٪

سنويا: زيادة عدد رجال القضاء الكويتيين بنحو 7٪ وتخفيض أعداد المعارين بنسبة 2٪



رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة «التمييز» ورئيس المحكمة الدستورية، المستشار يوسف المطاوعة يجتمع مع زميليه

اجرت الحوار: مريم بندق

تكشف رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف جاسم المطاوعة، في حوار اختص به «الأخبار»، عن أن عدد رجال القضاء والنيابة العامة يبلغ 1111 رجل قضاء حتى نهاية العام القضائي 2019/2020، موضحاً أن من هؤلاء 730 كويتي، 381 غير كويتي، بنسبة تصل إلى 66٪.

وقال المستشار يوسف المطاوعة إنه لو سارت الأمور وفق ما هو مأمول ومخطط له، فإنه يمكن الوصول بنسبة الكويت في القضاء إلى ما يقرب من 790 خلال الخمس سنوات المقبلة.

وقال في تعليقه استقلالية القضاء، فقال: القضاء الكويتي مستقل بحكم الدستور، وتختلف قوانين تنظيم القضاء حدود تلك الاستقلالية وعدم قابلية رجال القضاء للجزل إلا من القضاء نفسه.

واستمر المستشار يوسف المطاوعة قائلاً: رغم التعاون الذي يبذله المسؤولون في وزارة العدل لتحقيق كل مطالب رجال القضاء وتذليل العقبات الإدارية تعوق العمل، إلا أن إعطاء وزير العدل - كمرحلة أولى - صلاحيات مجلس الخدمة المدنية فيما يتعلق بالقضاء والأجهزة المعاونة له مهم للغاية وضروي، كما تطوير العمل وتنظيم القضاء، ويسعى ولتف المسائل يوسف المطاوعة بما يتوافق مع استقلالية القضاء يحتاج إلى تعديل بعض التشريعات بما يتيح إنشاء أمانة عامة للمجلس الأعلى للقضاء تتولى الجوانب المالية والإدارية.

والتقى رئيس المجلس الأعلى للقضاء الضيوف على إدارة تنفيذ الأحكام القضائية، وقال إن إدارة تنفيذ الأحكام أُنجزت منذ 68 ألف حكم وأعلنت 144 ألف حكم خلال العام القضائي 2019/2020.

وشبان دور المرأة في القضاء، قال المستشار المطاوعة: قد ثبت الواقع العملي صلاحية أداء العمل في النيابة العامة، كما أن الكثير في إنشاء هيئات قضائية أو إدارية جديدة مثل النيابة الإدارية، وهيئة ضحايا الحكومة أصبح أمراً وارداً وهي جاهزة يمكن أن تستغلها المرأة بكفاءة.

وحول دور المجلس الأعلى للقضاء في التشريع، قال: في بداية شهر أكتوبر بعد المجلس تقريراً عن القضاء والفصول أو الغموض في التشريع لوزير العدل التي يعرضه على مجلس الوزراء.

وحسم المستشار يوسف جاسم المطاوعة الخلل وكثرة وتعدد الآراء التي تشهدها حول قانون تنظيم مهنة المحاماة العمل وما كان سبباً في عدم تطبيقه أو تدخله عليه تعديلات إضافية، فاقلاً «المحامون هم الأقران على اقتراح التعديلات المطلوبة على القانون».

وأسيب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف جاسم المطاوعة في حديث عن القضاء الأخرى تداول وهي متفحمة الفساد، مشيراً إلى أن متفحمة الفساد هي الوسيلة المؤثرة لتحقيق دولة القانون والتزام دولي سعت الكويت إلى تنفيذه من خلال «نزاهة» وقانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية بناء تشريعي محكم أثمر مباشرة الهيئة لأعمالها بشكل ملحوظ، مؤكداً أن التشريعات الجزائية الكويتية تتعاضد الكثير من أوجه الفساد وحالات الفساد المرصودة غير مستصعبة على الحل، وحينما تتعذر الرقابة أو تضعف بطء الفساد بوجه القبيح لكن «يجب أن يترك المجتمع أمة ليس من المصلحة وصف جميع الأجهزة الحكومية بالفساد والحل للحد منه هو حسن الإدارة والمخاطبة على جميع المستويات الإدارية والتنظيمية».

وتعلق المستشار يوسف المطاوعة على الفساد في القطاع الخاص، مؤكداً أنه لا بد من دراسات ميدانية استشرافية جرائم الفساد التي تشمل تقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وحول اقتراح الأولى التي يجب المستشار يوسف المطاوعة عن سؤال المطاوعة اقتراح تعزيز البناء الاقتصادي والاجتماعي تصدراً لتطبيقه لا يلبس أن يكون العفو العام عتصراً من عناصر التعاطي السياسي والقنوي والعفو الخاص حق مقرر لصاحب السمو بقره وفق رؤياه السديدة.

هذا وتخطت المستشار يوسف جاسم المطاوعة على نقل وقائع جلسات خصصت لها من قبل اللجنة والجمعية لا تكون ذات طابع إعلامي بالصور والصور لإرتباطها بالحكم الجزائية بالحق الشخصي.

مفاصل الحوار مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف جاسم المطاوعة جاءت على النحو التالي:

الاستقلالية المالية والإدارية، كما أن ميزانية القضاء تعرض على المجلس الأعلى لإقرارها على ضوء احتياجاته ومطالبات العمل، ورغم التعاون الذي يبذله المسؤولون في التعاون على تنفيذ العمل المطلوب من مجلس القضاء، إلا أن إعطاء وزير العدل - كمرحلة أولى - صلاحيات مجلس الخدمة المدنية فيما يتعلق بالقضاء والأجهزة المعاونة له مهم للغاية وضروي لتطوير العمل وتنظيم القضاء، ويسعى ولتف المسائل يوسف المطاوعة بما يتوافق مع استقلالية القضاء يحتاج إلى تعديل بعض التشريعات بما يتيح إنشاء أمانة عامة للمجلس الأعلى للقضاء تتولى الجوانب المالية والإدارية.

ما الإجازات التي تست على صعيد إدارة

الاستقلالية المالية والإدارية، كما أن ميزانية القضاء تعرض على المجلس الأعلى لإقرارها على ضوء احتياجاته ومطالبات العمل، ورغم التعاون الذي يبذله المسؤولون في التعاون على تنفيذ العمل المطلوب من مجلس القضاء، إلا أن إعطاء وزير العدل - كمرحلة أولى - صلاحيات مجلس الخدمة المدنية فيما يتعلق بالقضاء والأجهزة المعاونة له مهم للغاية وضروي لتطوير العمل وتنظيم القضاء، ويسعى ولتف المسائل يوسف المطاوعة بما يتوافق مع استقلالية القضاء يحتاج إلى تعديل بعض التشريعات بما يتيح إنشاء أمانة عامة للمجلس الأعلى للقضاء تتولى الجوانب المالية والإدارية.

ما الإجازات التي تست على صعيد إدارة

- التشريعات الجزائية الكويتية تعالج الكثير من أوجه الفساد وحالات الفساد المرصودة غير مستصعبة على الحل وحينما تتعذر الرقابة أو تضعف بطء الفساد بوجه القبيح
- يجب أن يدرك الجميع أنه ليس من المصلحة وصف كل الأجهزة الحكومية بالفساد والحل للحد منه هو حسن المراقبة والمتابعة على جميع المستويات الإدارية والتنظيمية
- لم تثبت أي دراسات ميدانية استشرافية جرائم الفساد التي تتعلق بتقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة العامة ونقل سنويا أعداداً منهن من الباحثين القانونيين المؤهلين للعمل بالنيابة العامة
- التفكير في إنشاء هيئات قضائية أو إدارية جديدة مثل النيابة الإدارية وهيئة قضايا الحكومة أصبح أمراً وارداً

1111 عدد رجال القضاء والنيابة العامة منهم 730 كويتياً و381 غير كويتي بنسبة 66% حتى نهاية العام القضائي 2019/2018

- 'مخاضه القضاء' لا يتضمن مشروع تنظيم القضاء ومحله قانون المرافعات وسنبدى وجهة نظر 'الأعلى للقضاء' في هذا الشأن عند عرض المشروع
- إدارة تنفيذ الأحكام نفذت أكثر من 68 ألف حكم وأعلنت 144 ألف حكم خلال العام القضائي 2019/2018
- اساليب للتخفيف عن المراجعين منها إبداع مبالغ التفات المحكوم بها مباشرة في حساب المحكوم لهم وربط حسابات المدينين مع المبالغ المحكوم بها
- إنشاء إدارات تنفيذ لأحكام الأسرة في كل محافظة وبدء العمل في صندوق الأسرة وفق الضوابط الصادرة بها قرارات وزارة
- الأصل أن الأحكام القضائية تصدر لتطبق ولا يقبل أن يكون العفو العام عنصراً من عناصر التعاطي السياسي أو الفئوي والعفو الخاص حق مقرر لصاحب السمو بقدره وفق رؤياه السيدة



قانون تنظيم القضاء يقرر ميزانية خاصة للقضاء ويعتمدها المجلس الأعلى للقضاء

- التعاون قائم بين جمعية المحامين والمجلس الأعلى للقضاء والمحامون هم الأقدر على اقتراح التعديلات المطلوبة على قانون تنظيم مهنة المحاماة
- 'الكويت' لا يعنى الاستثناء عن الخبرات القضائية من غير الكويتيين بشكل تام وخاصة في محكمة التمييز
- جلسات المحاكم علنية للكافة ويجب ألا تكون ذات طابع إعلامي لا تزيات المحاكم الجزائية بالحق الشخصي

لجنة برئاسة أحد كبار رجال القضاء لتطوير العمل في المحاكم

خلال خدمة الاستعلام القضائي وتطوير اساليب الاعلان الإلكتروني وتقسيم فيه ورعيه العنصر الإلكتروني من خلال مقر جمعية المحامين ومستقبلاً من خلال مكاتب المحامين، ويذكر المجلس الأعلى للقضاء العمل الجديد الذي يوشح العمل به، وبمبنى النيابة العامة الجديد الذي تم الانتقال إليه فعلاً وما تضمنه ذلك من تجهيزات حديثة تلبى متطلبات العمل القضائي وتحفظ له خصوصيته، وما أكد ذلك من جهود تحسين الخدمة وتطوير الأنظمة التي تحقق مزيداً من الاستقلال القضائي والمبادئ والمفاهيم من

يرتبط تفكرت بتطوير العمل في المحاكم والنية العامة، بعد أن توسعت دور العقدة وأنشأت ثلاثة مراكز حديثة لإحكام الفرعية وحولي والتهراء، وبدء العمل فيها، فضلاً عن مبنى محكمة الأحمدي ومبنى قصر العدل الجديد الذي يوشح العمل به، وبمبنى النيابة العامة الجديد الذي تم الانتقال إليه فعلاً وما تضمنه ذلك من تجهيزات حديثة تلبى متطلبات العمل القضائي وتحفظ له خصوصيته، وما أكد ذلك من جهود تحسين الخدمة وتطوير الأنظمة التي تحقق مزيداً من الاستقلال القضائي والمبادئ والمفاهيم من



رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز، ورئيس المحكمة الدستورية، يوسف المطرقة

مجلس الوزراء أحال إلى مجلس الأمانة مشروع تعديل قانون تنظيم القضاء

سبقت لجس الوزراء أن أحال إلى مجلس الأمانة مشروع قانون تعديل تنظيم القضاء وعرضه على المجلس الأعلى للقضاء، وإبدى رأيه من ملاحظات وتم التوقيع مع وزارة العدل على تلك الملاحظات التي تحقق مزيداً من الاستقلال القضائي وتحسين أداء خدمات بعض الدرجات

لجس الوزراء من الدلائل يكام قضائية خبانية يتل من محكمة التمييز والمحكمة الدستورية، هل لنا أن نطلع على رأي المجلس الأعلى للقضاء، في هذا الشأن، وهو العنصر الخاص عن العنصر وعن الإجراءات الواسعة أو الإحداثيات الطارئة الجمعية أو العنصر مع العفو العام وسبلة للتعامل مع ذلك الواقع أو الحدث الطارئ، ولنا فيما جرى بعد الخرج تطبيق لتقدير الظروف والملاحظات التي أعقبت الخرج وتداعياتها، والأصل أن الأحكام القضائية تصدر لتحقيق تحقيقاً للعدالة والعدالة، أما حالاته بعيداً عن تلك المعايير، أما الخرج والأجور وفقاً على الأثر الاجتماعي للعدالة واحترام أهمية الإجماع القضائية وعدم تجريدها من قوتها العامة، ولا يعمل أن يطرح العفو العام خارج دوائمه مسبقاً، البيان أن يكون العفو العام عنصراً من عناصر التعاطي السياسي أو الفئوي، فالقانون قد وضعه وحده والعفو الخاص هو حق مقرر لصاحب السمو بقدره وفق رؤياه السيدة، بعد أن لامت تجربة ترويج الاقتراحات الإجماعية المؤسسة للتأمينات الاجتماعية للإطلاق على إجراءات المحكمة، مل بات القضائية بالسرعة والسرعة والمصلحة العامة والقانون إجراءات المحكمة وحصل الأصل أنها علنية بحق الخلافة سواء لغيره أو الغير، فالتحكيمات وخاصة المهنية منها لها طابع يحصل بالحق الشخصي للمتهم ولا يصح أن تخسر وتنتج المحكمة والأحكام قبل صدور الحكم النهائي، بل أن القانون أوجب أن يخلق والمخبر في جلسة علنية حتى لا جرت المحكمة في جلسة سرية لدواعي العفو العام أو الأمان، حرصاً على خصوصية المتهمين والخصوصية

تنفيذ أحكام محكمة الأسرة يحظى بعناية خاصة

تنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة الأسرة يحظى بعناية خاصة نظراً لطبيعة تلك الأحكام وأركانها والجانب الإنساني المعيشي، ويشير هذا في صندوق الأسرة

تنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة الأسرة يحظى بعناية خاصة نظراً لطبيعة تلك الأحكام وأركانها والجانب الإنساني المعيشي، ويشير هذا في صندوق الأسرة

ليس من المصلحة وصف الأجهزة الحكومية بالفساد

يجب أن يدرك الجميع أنه ليس من المصلحة وصف الأجهزة الحكومية بالفساد، والحل للفساد

يجب أن يدرك الجميع أنه ليس من المصلحة وصف الأجهزة الحكومية بالفساد، والحل للفساد

إشادة بالمصادقية المهنية التي تميز 'الأبناء' والدور الوطني الذي تقوم به

أرحب بداية بجزيرة الأبناء، وأهنيي المواطنين وسبل علاجها من خلال الفقه المتكامل مع المسؤوليين في جميع الأجهزة الحكومية والمستويات والقرارات ليستكن المواطنون من ظروف العمل الحقيقية التي تعترضهم إلى القضاء حقوقهم التي كسبها الدستور ونظمها القانون

أرحب بداية بجزيرة الأبناء، وأهنيي المواطنين وسبل علاجها من خلال الفقه المتكامل مع المسؤوليين في جميع الأجهزة الحكومية والمستويات والقرارات ليستكن المواطنون من ظروف العمل الحقيقية التي تعترضهم إلى القضاء حقوقهم التي كسبها الدستور ونظمها القانون

تتعلق كثيراً من أوجه الفساد والتي تشكل جرائم جنائية مثل الرشوة واستغلال النفوذ أو التزوير أو الجرائم الواقعة على الخلل العام أو الفساد في الأعمال، وتقوم الأجهزة الأمنية بمواجهة هذا الجانب بما يمكنه من الوقوف على جرائم الفساد التي تتعلق بتقويض الشياء الاقتصادية والاجتماعي للدولة وتزعزع الثقة والأمن الاجتماعي الدولي، والتي تتحدد على الجريمة المخلفة لا تشكل ظاهرة مفصلة ولم تكتب أي دراسات ميدانية استشرها، وهي بحالتها الرامنة غير مستحصية على الحل كما أنها امر لا يجب التعاضى عليه، وربما قانونياً نسبياً لا تتراخ العفر

- المجلس الأعلى للقضاء هو المختص بشؤون القضاء وغرس قيم الاستقلال والتجرد في نفوس رجال القضاء
- التوسع في تطوير وسائل الاعلان الإلكتروني واساليب ورفع الدعاوى إلكترونياً من خلال مقر جمعية المحامين ومستقبلاً من خلال مكاتب المحامين
- مجلس الوزراء أحال إلى مجلس الأمانة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء يتضمن مزيداً من الاستقلال واستحداث بعض الدرجات الوظيفية في القضاء ونامل أن يقر مجلس الأمانة المشروع في دور الانعقاد المقبل
- المطالبة بإعطاء وزير العدل صلاحية مجلس الخدمة المدنية فيما يخص شؤون القضاء كمرحلة أولى لاستكمال استقلال القضاء

وتقييمه كآلة ضمن فعاليات المحامين القانونيين الوطنيين للعمل بالتميز العامة، والتجارب المقارنة تؤيد هذا الاتجاه، كما أن التفتيش في إنشاء هيئات قضائية أو إدارية جديدة مثل النيابة الإدارية وهيئة قضائية حكومية أصبح امر إرادياً وهي واجب يمكن أن تنفذها إرادة القضاء، وأنشأتها المراد بكفاءة،

أثناء تلك المرحلة ولائحته التنفيذية وهو بناء تشريعي إراده محكماً أمر مناشرة الهيئة لأعمال على نحو ملحوظ في ظل الإكراهيات والأزمات المتنامية، وأعتقد أن التعاون بين الهيئة والقضاء كفاحية الفساد والنيابة العامة والقضاء بشكل عام قائم على النحو المطلوب، كما أكد في الوقت ذاته المجلس على التزامات الجزائية الكويتية وتقييمه كآلة ضمن فعاليات المحامين القانونيين الوطنيين للعمل بالتميز العامة، والتجارب المقارنة تؤيد هذا الاتجاه، كما أن التفتيش في إنشاء هيئات قضائية أو إدارية جديدة مثل النيابة الإدارية وهيئة قضائية حكومية أصبح امر إرادياً وهي واجب يمكن أن تنفذها إرادة القضاء، وأنشأتها المراد بكفاءة،

وكلاء العدل الخليجيون بحثوا اتفاقية تسليم المتهمين

مسقط - كونا - قال وكيل وزارة العدل الكويتي بالإنبابة عمر الشرقاوي، أمس، إن اجتماع وكلاء وزارات العدل الخليجين بحث عدداً من الموضوعات، من بينها مشروع اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم.

وأضاف الشرقاوي، الذي ترأس وفد الكويت الى الاجتماع الخليجي الـ21 في تصريح لوكالة «كونا» على هامش الاجتماع، ان المشاركين بحثوا أيضاً مشروع تطوير اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنبابات والاعلانات القضائية بدول مجلس التعاون.

وأوضح أنه تم كذلك بحث آلية العمل التي توصلت اليها لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل، لاستخلاص المبادئ التشريعية الواردة في القوانين والانظمة، وكذلك بحث تقرير اجتماعات اللجنة للعام 2017 - 2019.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-9-11	2	14045

اتفاقية لتنفيذ الأحكام

قال وكيل وزارة العدل بالإنابة عمر الشرقاوي أمس ان اجتماع وكلاء وزارات العدل الخليجين بحث عددا من الموضوعات من بينها مشروع اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم. وأضاف الشرقاوي الذي ترأس وفد الكويت الى الاجتماع الخليجي الـ 21 على هامش الاجتماع ان المشاركين بحثوا ايضا مشروع تطوير اتفاقية تنفيذ الاحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-9-11	8	16586

«الجنایات» حجزت القضية للحكم في 11 نوفمبر بعد مرافعة استمرت 3 ساعات

دفاع «صندوق الموائى»: تَخَارَجَ من استثماراته والجهات الحكومية حصلت على أرباح كبيرة

محمو الدفاع:
- الدعوى حركت قبل الأوان من دون انتظار النتيجة الطبيعية بإتمام عملية التّخارج

- إسناد النيابة مهمة الأمورية بدل «الخبراء» باطل لمخالفته القانون

- الصندوق استثماري أسس في جزر الكايمن ولا يخضع لقانون هيئة أسواق المال الكويتية

- تقارير «المحاسبة» خالفت الحقائق الثابتة في المستندات القانونية للصندوق وعقوده والتزاماته

- جميع استثمارات الصندوق ظلت ملكاً له طوال فترة الاستثمار ولم يلحق أي ضرر بالمال العام

- صدور أحكام نهائية بإدانة الشاهدين الرئيسيين بكيدية الاتهامات وتفتيقها

مبلغ توزيعات من الصندوق فاق 223 مليون دولار أميركي، أي بأرباح تجاوزت 98 مليون دولار أميركي. وبذلك تكون أصل استثمار الجهات العامة قد عاد، مضافاً إليه أرباح كبيرة، ويكون المال العام قد «أثرى».

وعلى جانب آخر، بين المحامي الدكتور هشام الصالح أثناء مرافعته أن «أحد وكلاء النيابة الذي كان قد كلف بالتحقيق بالقضية منذ بدايتها، قد طلب تشكيل لجنة من إدارة الخبراء بوزارة العدل لفحص ملف الدعوى، إلا أنه جرى الإصرار على تكليف عضو ديوان المحاسبة، وكان قد سبق له إعداد تقارير عن ذات موضوع القضية، الأمر الذي يعني عدم صلاحية الرأي المبدي من جانبه وبطلان النقرات المقدمة منه في القضية، لأنه بات أسيراً لرأيته الذي أفصح عنه من خلال تقاريره الصادرة عن جهة عمله، والتي شارك هو بنفسه في إعدادها».

وشدد الصالح على مدينة النزاع، واستدل بذلك على لجوء مؤسسة الموائى الكويتية لرفع دعوى مدنية أحيلت للخبرة من قبل المحكمة المختصة، حيث انتهى تقرير الخبرة الى عدم صحة المبالغ التي تطالب بها المؤسسة، وأن العوائد الاستثمارية الواردة في نشرة الاكتتاب هي عوائد مستهدفة وليست مضمونة.

وأخيراً، أشار الصالح إلى صدور أحكام نهائية بإدانة الشاهدين الرئيسيين بكيدية الاتهامات وتفتيقها

وكيف يكون مبلغ مجهول المصدر؟ وكيف لم يقرأ عضو ديوان المحاسبة ما هو ثابت في كشف الحساب الخاص بالصندوق الذي كان بين يديه؟

كما فجر الحريش مفاجأة أخرى كبرى، لما اشتمل عليه تقرير عضو ديوان المحاسبة بـ «وجود مبلغ ألف دينار حول من حساب الصندوق إلى إحدى الشركات»، وكانت المفاجأة التي قدمها الحريش أمام المحكمة بالمستندات، إذ أثبت من خلال كشف الحساب الذي اعتمد عليه عضو ديوان المحاسبة أن «مبلغ المئة ألف دينار قد حول من حساب صندوق الموائى بالدولار إلى حساب صندوق الموائى بالدينار، ولم يذهب إلى أي شركة أخرى».

وأثار الدفاع مفاجأة كبرى، حينما أثبت بالمستندات بان إحدى الشركات التي قال عنها عضو ديوان المحاسبة، أنها لم تسدّد حصتها بالصندوق بانه من خلال مستندات عضو ديوان المحاسبة، ثبت أن تلك الشركة قد سددت حصتها بالصندوق، كما قدم مستندا آخر صادرا عن ديوان المحاسبة يثبت أن تلك الشركة، قد اشترت حصة شركة أخرى في الصندوق وحلت بدلا عنها في الصندوق.

وانتهى الحريش في مرافعته إلى أن «تقارير ديوان المحاسبة خالفت الحقائق الثابتة في المستندات القانونية للصندوق وعقوده والتزاماته».

وأوضح الدفاع أن «هناك ادعاءات جاءت في التقرير المعد من عضو ديوان المحاسبة والتي لم يقدم بها أي دليل ولا أي مستند يدعم صحتها، وانها عارية عن الصحة».

أكد الدفاع بالمستندات الثبوتية أن «جميع استثمارات الصندوق ظلت ملكا للصندوق طوال فترة الاستثمار، ولم يلحق أي ضرر بالمال العام، بل على العكس، استفاد المال العام من استثماره في الصندوق، حيث حصلت كلتا المؤسسات الحكومية مجتمعين على

دولار، وحصلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على مبلغ فاق 86 مليون دولار نتيجة استثمارها لمبلغ 40 مليون دولار، في الوقت الذي لحق بصناديق أخرى استثمرت بها الدولة خسائر كبيرة».

وقد المحامي الدكتور يوسف الحريش جميع الاتهامات المنسوبة للمتهمين، مؤكداً أن «صندوق الموائى هو صندوق استثماري أسس في جزر الكايمن، ولا يخضع لقانون هيئة أسواق المال الكويتية، وذلك خلافاً لرأي عضو ديوان المحاسبة، وأن جميع تعاملاته جاءت متوافقة مع نشرة الاكتتاب في الصندوق واتفاقيات الشراكة المحدودة والقوانين المعمول فيها في جزر الكايمن، وأن جميع استثمارات الصندوق كانت في مشاريع حقيقية مرتبطة بأنشطة صندوق الموائى، وذلك على عكس ما جاء في تقرير الاتهام، أو شهادة عضو ديوان المحاسبة الذي كلف بإعداد تقرير حول الصندوق».

وكشف عما اعتبره «الأخطاء الفادحة والجسيمة التي شابته تقرير المدقق في ديوان المحاسبة، وشكلت صدمة للجميع، ومنها أنه ورد في إحدى التهم الاستيلاء على مبلغ مليون دينار كويتي، في حين ثبت بكشف الحساب المقدم بأوراق القضية أن المبلغ هو ألف دينار، كان عبارة عن مصروفات تشغيلية بسيطة»، كما كشف أيضاً بالمستندات عن «خطأ جسيم آخر لما أورده عضو ديوان المحاسبة بإيداع مبلغ من مصدر مجهول في حساب الصندوق، إذ أوضح بالمستندات كشف الحساب الذي اطلع عليه عضو ديوان المحاسبة، والخاص بصندوق الموائى أن المبلغ الذي ورد أنه مجهول المصدر، حول من إحدى الشركات مقابل دفعة من مساهمتها في الصندوق، مما شكل ذلك مفاجأة كبيرة جدا».

وتساءل الدفاع «كيف يحول مبلغ ألف إلى مليون؟

استمعت الدائرة الثالثة بمحكمة الجنایات برئاسة المستشار نايف الداوم، أول من أمس إلى مرافعة المحامين الختامية في قضية صندوق الموائى، حيث ترفع كل من الدكتور يوسف الحريش والدكتور هشام الصالح عن التهمين.

وأكد الحريش في بداية المرافعة الدفع «بعد قبول الدعوى الجزائية، لسبق صدور قرار حفظ نهائي من النائب العام عن ذات موضوع صندوق الموائى، لانتفاء أركان جريمة العدوان على المال العام ضد المتهمين، وأن الضرر لا يمكن التحقق منه إلا بعد التخرج النهائي من «الصندوق».

وأوضح أن «الدعوى حركت قبل الأوان، دون انتظار النتيجة الطبيعية للصندوق استثماري، وهي إتمام عملية التّخارج».

كما بين الدفاع أن «قرار النيابة العامة بإسناد مهمة أداء الأمورية إلى العضو بديوان المحاسبة، بدلا عن إدارة الخبراء بوزارة العدل، يتسم بالبطلان وذلك لصدوره بالمخالفة للقانون، فضلاً عن عدم حلف عضو الديوان اليمين القانونية قبل أدائه الأمورية».

ثم تناول الدفاع في مرافعته الرد على الاتهامات الموجهة للمتهمين، شارحاً أنها «قد أقيمت على افتراض تبديد كافة أموال الصندوق التي ساهمت بها الدولة، وأنها قد تبخرت، وأن أصول الصندوق وهمية على الرغم من أن البيانات المالية للصندوق والمدققة من مكاتب معتمدة وعالمية، ثبت منها أن أموال الصندوق تستثمر في مشاريعه وأن أصول الصندوق موجودة، كما ثبت لاحقاً وبما لا يدع مجالاً للشك بعدم صحة تلك الاتهامات، وذلك عقب انتهاء الصندوق من التخرج من استثماراته بنجاح باهر، حيث حصلت مؤسسة الموائى الكويتية على توزيعات تجاوزت 136 مليون دولار نتيجة استثمارها لمبلغ 85 مليون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-9-11	7	14045

قضية المتجمهرين «البدون» إلى 17 سبتمبر

والتحريض على الخروج على القانون،
فيما أسندت إلى أحدهم تهمة التحريض
العلني على قتل مسؤولي الجهاز
المركزي لمعالجة شؤون المقيمين بصورة
غير قانونية، من خلال مقطع فيديو
مصور.

قررت محكمة الجنايات، أمس، تأجيل
قضية المتجمهرين «البدون» الـ14 إلى 17
سبتمبر الجاري، للبت في طلبات هيئة
دفاع المتهمين.
وأسندت النيابة العامة للمتهمين،
تهم التجمهر وإذاعة أخبار كاذبة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-9-11	7	14045

العزل بمنزلة «الإعدام».. وملاحظاتكم قائمة على الشك والتخمين! «الإدارية» تحذر «الشؤون»: لا تتسرعوا في حل مجالس «التعاونيات»

مبارك حبيب

حذرت المحكمة الإدارية من القرارات المتسارعة لحل مجالس إدارات بعض الجمعيات التعاونية، وأكدت في حيثيات حكمها الذي ألغى فيه قرار حل إحدى الجمعيات، أن المخالفات يجب أن تكون جسيمة حتى يتخذ قرار الحل. وأشارت المحكمة في حيثيات حكمها، الذي أصدرته برئاسة المستشار محمد جاسم بهمن وحصلت أعضاء مجلس الإدارة بمنزلة الإعدام، لأنها تمنعهم من الترشح وتضعهم بين القيل والقال في وسط المجتمع. وانتقدت المحكمة بشدة ما يتخذ من وزارة الشؤون في هذا الشأن، حيث أكدت أن النهج الذي سارت عليه

جهة الإدارة في الأونة الأخيرة هو أمر مستغرب، إذ لم يسلم من سيفها المسلط على رؤوس مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بالحل سوى قلة قليلة.

شك واحتمال وشبهة

ونوهت المحكمة إلى أن عددا من المخالفات المالية والإدارية التي استندت إليها جهة الإدارة قامت على مجرد الشك والاحتمال بوصفها بأنها تشكل شبهات تنفيغ وهدر لأموال المساهمين بما يتقاطح بوضوح مع ما هو مستقر عليه من وجوب أن يقوم الجزء الإداري - شأنه في ذلك شأن الجزء الجنائي - على الجزم واليقين لا الظن والتخمين باعتبار أن هذا المبدأ تخليق العدالة.

وفيما يخص الدعوى وتفصيلها، أشارت المحكمة إلى أنه وبإبناؤها منزلة التطبيق على القرار



لم يسلم من سيفكم
المسلط غير قلة قليلة

وضع الأعضاء بين القيل
والقال ليس سهلاً

العقوبات يجب أن ترتبط
بالمخالفات الجسيمة

المطعون فيه بعد ورثته بميزان القانون في ضوء

صحيح واقعه وحقيقة ما بُنيت عليه أركانه ومدى

استقامته على أسس مستمدة من عناصر تفضي

إليه، وكان الثابت من الأوراق أن المدعي عضو في

مجلس إدارة جمعية تعاونية.

وأضافت المحكمة «وقد تبين من استقراء التقرير

والمذكرة المشار إليهما أن المخالفات تتمثل في

وجود عجز في السوق المركزية للجمعية، ووجود

تعاملات وشبهة تنفيغ مع شركة وسيطة، وعدم

تطبيق نظام الحاسب الآلي بالماركود، وصرف

كوبونات مكافآت للمنفوقين من دون أخذ موافقة

الوزارة، وعدم تدوين بعض محاضر اجتماعات

مجلس الإدارة ومشاركة عضو فيها سقطت

عضويته من المجلس لتكرار الغياب من دون عذر

مقبول، وتعيين مدير عام للجمعية وأحد الموظفين

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

مقبول.

منع الأعضاء

قالت المحكمة الإدارية في حيثيات حكمها إن قرار مجلس إدارة الجمعية بأكمله يمنع الأعضاء من إعادة الترشح لعضوية مجلس الإدارة لمدة دورتين متتاليتين لاحقتين على تاريخ قرار الحل، بما يستوجب عدم التسرع أو التهاون في اتخاذ، وعدم اللجوء إليه إلا في حالة الضرورة القصوى خلافاً للاتجاه الملحوظ.

السبب مفقود!

أكدت المحكمة أنه بعد دراسة قرار حل مجلس إدارة إحدى الجمعيات التعاونية والأسباب التي اعتمدت عليها وزارة الشؤون، تبين لها أن القرار المطعون فيه موصوم بعدم المشروعية لمخالفته للقانون، وفقدانه لسببه الصحيح الذي يبرر صدره، وتقصي المحكمة بالغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار.

الأتعاب والمصروفات

ألزمت المحكمة الإدارية وزارة الشؤون بمصروفات الدعوى، باعتبارها الخصم المحكوم عليه في الدعوى، عملاً بالمادة 119/1 من قانون المرافعات المدنية والتجارية، كما قدرت أتعاب المحاماة الفعلية بمبلغ 200 دينار، مما يعني أن الطاعن بالقرار لم يكن لديه محام والمحكمة انتدبت له محامياً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-9-11	6	16586

«التمييز»: لا تجوز محاكمة المتهم إلا بإعلانه قانوناً

المحرر القضائي

المعارضة وتخلف عن الحضور بدون عذر مقبول. وأضافت المحكمة: فإذا كان الحكم المستأنف بقضائه في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن على الرغم من أن تخلف المعارض عن حضور تلك الجلسة يرجع إلى إجراءات معيبة، وهي عدم إعلانه إعلاناً قانونياً صحيحاً، وكان من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع، وقد حجت تلك الإجراءات محكمة أول درجة بذلك نفسها عن نظر موضوع المعارضة، ما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لنظر معارضة الطاعن.

الغت محكمة التمييز حكم حبس متهم ثلاث سنوات في قضية سرقة، وأعدت الدعوى إلى محكمة الجنايات، وذلك بعد اكتشاف عدم إعلان المتهم وفق القانون بالقضية. وقالت المحكمة في حيثياتها انه لا يصح قانوناً الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته، باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً بغير سماع المعارض، إلا إذا كان قد أعلن إعلاناً صحيحاً بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-9-11	6	16586

«المحاميين العرب»: لجنة لمحاكمة إسرائيل في «الجناية الدولية»

كونا - شكل المشاركون في اجتماع الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، الذي اختتم أول من أمس، لجنة لزيارة المحكمة الجنائية الدولية، لتوقيع بروتوكول بشأن شكاوى سيرفعتها الاتحاد بحق الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين. وقال أمين عام اتحاد المحامين العرب ناصر الكريوين لووكالة الانباء الكويتية، إن المشاركين في الاجتماع أوصوا بتشكيل لجنة مشتركة مع الاتحاد الدولي للقانونيين والمحامين، لتقديم مذكرة الى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بجرائم حرب الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-9-11	2	14045

الجزائر: بدوي يستقيل قريباً وحداد يقايض إطلاقه من السجن

| الجزائر - من عبدالرحمان بن الشيخ |

أكد وزير العدل الجزائري بلقاسم زغماتي، أمس، أن الإدارة «ستلتزم بكل مكوناتها بأقصى درجات الحياد طوال مراحل المسار الانتخابي».

وقال زغماتي، خلال عرضه مشروع قانونين يتعلقان بالسلطة المستقلة للانتخابات والقانون المعدل والمتمم للقانون العضوي المتعلق بالانتخابات، أمام اللجنة القانونية في المجلس الشعبي الوطني، إن مشاريع القوانين «هي تطبيق لمقاربة رئيس الدولة ومخرجات لجنة الوساطة، وأن الدستور هو القانون الأساسي الذي يضمن مبدأ اختيار الشعب».

من ناحية ثانية، من المتوقع أن يقدم رئيس الوزراء نور الدين بدوي استقالته قريباً لتسهيل إجراء انتخابات رئاسية هذا العام.

ورحيل بدوي، مطلب أساسي للحراك الشعبي الذي يرفض إجراء انتخابات جديدة لحين حدوث تغيير جذري في هيكل السلطة.

من جهة أخرى، ذكر مصدر مطلع أن رجل الأعمال القوي في النظام السابق والمسجون حالياً علي حداد، عرض مقايضة إطلاق سراحه بالتنازل عن أمواله وممتلكاته لصالح الخزينة العمومية، وهو الأمر الذي يطرح إمكانية لجوء السلطة إلى هذا الخيار، في ظل عدم جدوى سجن العديد من رجال الأعمال والسياسة إذا لم تتم استعادة الأموال العمومية التي استحوذوا عليها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-9-11	17	14045

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-9-1 حتى 2019-9-5

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيق الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	إجمالي المركز
1	برج التحرير	صباحي	416	194	72	626	529	386	2223	3802
		مساءني	243	58	207	355	389	327	1579	
2	جابر العلي	صباحي	337	677	318	772	628	303	3035	3753
		مساءني	153	146	22	46	102	249	718	
3	الجهراء	صباحي	459	585	88	542	227	196	2097	2607
		مساءني	176	51	12	66	35	170	510	
4	جليب الشيوخ	صباحي	186	329	241	378	131	247	1512	2040
		مساءني	3	28	178	16	7	296	528	
12202										الاجمالي

الاجمالي العام
15786

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-9-1 حتى 2019-9-5

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيق الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
5	صبحان	صباحي	169	270	132	129	13	205	918
6	العارضية	صباحي	91	15	3	29	10	72	220
7	الصديق	صباحي	331	23	48	-	19	68	489
8	الافنيوز	صباحي	37	157	6	-	83	13	296
	اليرموك	صباحي	20	73	7	28	9	33	170
10	الرميشية	صباحي	451	363	44	-	-	-	858
11	صباح الاحمد	صباحي	33	34	20	60	1	38	186
12	القرين	صباحي	71	26	9	119	136	86	447
3584									الإجمالي

الإجمالي العام
15786

الوفيات

- **آيات سعود عبدالعزيز العبد الغفور**، (26 عاماً)، شيعت، للرجال: صباح السالم، ق8، ش1، ج1، م1، للنساء: اليرموك، ق3، ش3، م19، ت: 60402277 - 90993541.
- **عثمان علي ناصر النجدي**، (85 عاماً)، شيع، للرجال: ديوان النجدي، كيفان، ق2، شارع فهد الصبيح، م1، للنساء: السرة، ق1، شارع علي بن أبي طالب، م307، ت: 99297776 - 66655062.
- **حمد محمد الحمد العيار**، (71 عاماً)، شيع، قرطبة، ق1، ش1، م84، ت: 99996911.
- **مريم نجف محمد رضا**، زوجة خليل عبدالله حسين التركي، (74 عاماً)، التشيع التاسعة صباح اليوم، للرجال: مسجد الإمام الحسن، بيان، للنساء: بيان، ق9، ش1، ج4، م28، ت: 99066065 - 94466886.
- **خالد عبدالله عبدالرزاق العبدالكريم**، (66 عاماً)، شيع، للرجال: العزاء في المقبرة، للنساء: الزهراء، ق8، ش800، م95، الدور الأول، شقة5، ت: 90918605 - 99675554.
- **صالح عبدالله علي القبندي**، (67 عاماً)، شيع، للرجال: الفنتاس، ق4، ش17، م12، للنساء: الزهراء، ق6، ش43، م8، ت: 90025511 - 50507067.
- **أمل عثمان إبراهيم بوعركي**، زوجة خالد الجبران، (65 عاماً)، شيعت، للرجال: كيفان، ق4، ش48، م9 ديوان بوعركي، للنساء: كيفان، ق7، ش74، م2، ت: 99060313 - 99303043.
- **عبدالله حسن محمد الشهابي**، (89 عاماً)، شيع، للرجال: الشعب، ديوان الكنادرة، للنساء: السلام، ق4، ش412، م13، ت: 97103005 - 99700144.
- **راشد عبدالنبي حيدر شيرازي**، (75 عاماً)، شيع، للرجال: السالمية، ق10، شارع عمان، الحسينية الحاج حبيب البلوشي (الحيدرية)، للنساء: العدان، ق2، ش37، م24، ملاحظة: العزاء حتى اليوم الأربعاء 9/11، ت: 99515621.
- **علي جاسم بن علي الصباغة**، (91 عاماً)، شيع، للرجال: مسجد البحارنة، الدعية، للنساء: حسينية بو شهري، الشعب، ق6، ش69، م8، ت: 99171712.
- **عبدالله محمد علي الخباز**، (54 عاماً)، التشيع بعد صلاة عصر اليوم، للرجال: الشعب، ديوان الكنادرة، للنساء: عبدالله المبارك، ق9، ش918، م52، ت: 99110661 - 90001970.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»